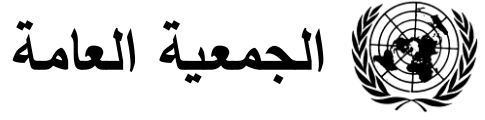


Distr.: General
7 February 2024
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والأربعون
29 نيسان/أبريل - 10 أيار/مايو 2024

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و 21/16*

أوروغواي

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً - المنهجية

- 1- أعدت هذا التقرير⁽¹⁾ آلية أوروغواي الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات⁽²⁾، التي تتألف من 37 مؤسسة عامة؛ ويشكل تنمة للتقرير الطوعي لمنتصف المدة المقدم في عام 2021.
- 2- ولغرض إعداد هذا التقرير، تلقت الآلية الوطنية من المؤسسات المكوّنة لها مساهمات، من خلال جهات التنسيق، ونظمت أنشطة إعلامية وأنشطة لتبادل المعلومات مع منظمات المجتمع المدني، عرضت خلالها تفاصيل عملية صياغة التقرير الوطني، وطلبت إلى هذه المنظمات تقديم مساهماتها.
- 3- ويتضمن الفرع ثالثاً عرضاً للالتزامات الجاري تنفيذها الواردة في التقارير السابقة وللالتزامات الطوعية الجديدة.

ثانياً - متابعة التوصيات

ألف - القانون الدولي والمعايير الدولية

- 4- فيما يتعلق بإمكانية التصديق على الاتفاقية رقم 169، تُعيد أوروغواي تأكيد التزامها بمواصلة دراسة شروط انطباق هذه الاتفاقية على الصعيد الوطني.

باء - متابعة التوصيات

- 5- أنشأت أوروغواي، منذ عام 2016، الآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات، التي تتسق عملها وزارة الخارجية وتتألف من 37 مؤسسة وطنية تابعة لسلطات الدولة الثلاث ولحكومات المقاطعات، وتشارك فيها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) باعتبارها مراقباً دائماً. ولدى هذه الآلية قناة للحوار والتشاور مع المجتمع المدني المنظم، الذي تُوجّه إليه الدعوة دورياً قبل إحالة التقارير الوطنية. ويجري حالياً النظر في إمكانية الموافقة على انضمام مؤسسات أخرى تابعة للحكومة الوطنية ولحكومات المقاطعات إلى هذه الآلية، وتوجد قيد التقييم أداة حاسوبية لمتابعة التوصيات.
- 6- وتسعى الآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات إلى تيسير إجراء الدولة التقييم الذاتي لتطبيق المعاهدات وتنفيذ التوصيات، وتأخذ في الاعتبار، في هذا الصدد، أهداف التنمية المستدامة للمضي قدماً في إدراجها في التقارير الدورية، مع مراعاة صلتها بالتوصيات خلال متابعتها.

جيم - معلومات عامة عن حقوق الإنسان

القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

- 7- سنت أوروغواي قوانين لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب مختلف الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي وقّعت وصدّقت عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مجالس وطنية تتسق وتضع خططاً وطنية متعلقة بقضايا محورية، ينبغي تنفيذها باعتبارها سياسة عامة.

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2020-2027

8- باعتماد الخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان في عام 2023، أوفت أوروغواي بالتعهدات الدولية والالتزامات الواردة في التشريعات الوطنية، حيث أرسن الأساس اللازمة لصياغة خطط وطنية لحقوق الإنسان بشكل دوري تكفل تعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص وحمايتهم والمساءلة عن أعمالها.

دال - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم

9- بموجب القانون رقم 19-822، تضطلع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة مستقلة معتمدة ضمن الفئة "ألف"⁽³⁾، بمهمة البحث عن الأشخاص المحترزين المختفين داخل أوروغواي وخارجها، ويشمل ذلك تحديد مكان رفات المتوفين منهم والتحقق في ملابسات حالات الاختفاء.

10- ولدى هذه المؤسسة حالياً 51 منصباً مُدرجاً في الميزانية، تُوظف فعلياً 42 منها. وتتفيداً للقانون رقم 19-822، جرى تعيين 19 موظفاً لهذا الغرض، ويعمل في إطار الآلية الوطنية لمنع التعذيب ستة أشخاص بدوام جزئي، يتلقون رواتبهم من صناديق التعاون الدولي.

الآلية الوطنية لمنع التعذيب⁽⁴⁾

11- تواصل أوروغواي تعزيز عمل الآلية الوطنية لمنع التعذيب. وتتمثل إحدى مهامها الرئيسية في القيام بزيارات لرصد أماكن الاحتجاز بغرض تفقد ظروف احتجاز ومعاملة الأشخاص المسلوبين الحرية. وتكون هذه الزيارات مفاجئة وتُبرمجها وتنفذها أفرقة تقنية متعددة التخصصات ومستشارون متخصصون. وفي عام 2022، جرى رصد مؤسسات تابعة لأربعة أنظمة، هي: نظام حماية الطفل، ونظام قضاء الأحداث، ونظام احتجاز البالغين، ونظام الصحة العقلية، وذلك من خلال ما مجموعه 121⁽⁵⁾ زيارة، وهو ما يمثل زيادة في عدد الزيارات نسبتها 50 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، الذي تأثرت خلاله هذه الزيارات لمراكز الاحتجاز بجائحة كوفيد-19.

هاء - التعذيب أو ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية

12- يتواصل تعزيز عمل مكتب المفوض البرلماني بالتعاون المستمر مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وآلياتها الوطنية الفرعية لمنع التعذيب. وفي عام 2023، أجرى هذا المكتب 769 زيارة إلى المؤسسات السجنية.

13- وباعتماد القانون رقم 18-026⁽⁶⁾، أُدرجت جريمة التعذيب في النظام القانوني الوطني باعتبارها جريمة قائمة بذاتها في قانون العقوبات. ويقضي تعريف التعذيب كجريمة قائمة بذاتها وجود توافق في الآراء داخل الأوساط السياسية والأكاديمية والقضائية لا يمكن التوصل إليه خلال الأجل الزمني المقترح في التوصية ذات الصلة.

14- وفيما يتعلق بتدريب أفراد هيئات الشرطة، تشجع المديرية الوطنية لمعاهد الشرطة، تنفيذاً للقانون التنظيمي للشرطة⁽⁷⁾، خريجي هذه المعاهد على الاسترشاد بالنهج القائم على حقوق الإنسان. وقد وقّعت هذه المديرية على اتفاق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتضمين المنهاج الدراسي الدورة الدراسية المعنونة "منظور حقوق الإنسان في وظيفة الشرطة".

15- ويمكن الإبلاغ عن أي ممارسة للشرطة تخالف المعايير المحددة من خلال قنوات آمنة متاحة للمواطنين. وتتضطلع مديرية الشؤون الداخلية التابعة لوزارة الداخلية بمهمة المراقبة الشاملة لسير عمل وحدات الشرطة، ولديها وسائل للإبلاغ عن الحالات المزعومة لممارسات الشرطة المخالفة للإطار القانوني⁽⁸⁾.

واو - الذاكرة والحقيقة والعدالة

16- أحرز البلد تقدماً في هذا المجال، وإن كان لا يزال ينبغي مواصلة العمل من أجل استجلاء وقائع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال عهود الدكتاتورية العسكرية، ولا سيما جرائم الاختفاء القسري التي تعرض لها مواطنون وأجانب داخل البلد وخارجه.

17- وفي مجال جبر الضرر، بدأت اللجان الخاصة بالمنشأة بموجب القانون رقم 18-033⁽⁹⁾ والقانون رقم 18-596⁽¹⁰⁾ عملها، رغم أوجه القصور التي أشارت إليها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تقاريرها، والتي تتمثل في عدم كفاية جبر الضرر اللاحق بالضحايا على نحو شامل وكامل، وفي اختلاف شروط تقديم دعوى الحماية القضائية الدستورية المحددة في هذين القانونين، اللذين ينبغي مواءمتهما.

18- وبالإضافة إلى ذلك، نصّ القانون رقم 19-859⁽¹¹⁾ (2019)، من خلال لوائحه التفسيرية، على أن الحق في الحصول على الرعاية الصحية الشاملة بالمجان ومدى الحياة في إطار النظام الصحي الوطني المتكامل، المنصوص عليه في القانون رقم 18-596، يشمل الأشخاص المشار إليهم في المادة 10 من هذا القانون، والأشخاص المستفيدين من القانون رقم 18-033، وأبناء وأحفاد كل هؤلاء الأشخاص، سواء كانوا بيولوجيين أو متبنيين.

19- ويسمح القانون رقم 19-641⁽¹²⁾ (2018)، المتعلق بمواقع الذاكرة التاريخية للماضي القريب، بزيادة معالم الجبر الرمزي للضرر في أماكن متعددة، التي أنشأت بالفعل المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديد منها، بما فيها المقر الجديد للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الذي كان في السابق مكاناً مشهوراً للتعذيب والقمع غير القانوني.

20- وفي إطار الجبر الرمزي للضرر اللاحق بالضحايا، وافقت اللجنة الدائمة المعنية بالذاكرة والحقيقة والعدالة لاجتماع الهيئات العليا لحقوق الإنسان في السوق الجنوبية المشتركة على استحداث "علامة السوق الجنوبية المشتركة لمواقع الذاكرة" بغرض وضعها على المواقع المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال تنفيذ خطة كوندور؛ وتشكل هذه العلامة دعوة إلى حفظ الذاكرة الجماعية والإقليمية لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات ومنع إرهاب الدولة إلى الأبد.

21- وعملاً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (2022)، تعاقبت أمانة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي القريب التابعة لرئاسة الجمهورية مع ثلاثة أمناء محفوظات لتسريع عملية رقمنة المحفوظات وتنفيذ المادة 12 من القانون رقم 19-822. وأُنجزت بذلك ست عمليات لنقل معلومات بلغ إجمالي حجمها 18 تيرابايت، وقد اكتملت هذه المهمة بالفعل. ولأغراض صون المحفوظات وتيسير إمكانية الوصول إليها، يواصل هذا الفريق مهمة وصف الوثائق باستخدام البرنامج الحاسوبي ATOM.

22- وإمكانية الاطلاع بحرية على هذه الوثائق، التي تشكل جزءاً من المجموعة الوثائقية لأمانة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي القريب التابعة لرئاسة الجمهورية، متاحة لإدارة العدل ولمكتب المدعي العام المتخصص في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، باعتبارها ركيزة لإحراز التقدم في التحقيقات.

23- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في إجراءات التحقيق والمحاكمة والإدانة المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، حصلت خلال السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد المحاكمات والإدانات بموجب أحكام قانون الإجراءات الجنائية القديم والجديد، حيث صدر حُكمان بالإدانة وقُدمت دعويان ضد أشخاص محددين، ستبدأ إجراءات توجيه التهمة إليهم. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت خلال السنوات الأخيرة، بطلب

من مكتب المدعي العام، أحكام بالإدانة بارتكاب جريمة الاختفاء القسري، الذي لم يكن يُشكل فعلاً إجرامياً في السابق.

24- وفيما يتعلق بالبحث عن رفات المحتجزين المختفين، أنشئ، وفقاً للقانون رقم 19-822، فريق عمل مشترك بين المؤسسات يضم ممثلين عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي، ومنظمة أمهات وأقارب المحتجزين المختفين. وقد أتاح ذلك إمكانية إجراء تحليل شامل لعينات الحمض النووي المحصل عليها، فضلاً عن العمل المشترك من أجل المضي قدماً في البحث عن رفات المختفين وتحديد هويتهم.

25- وتوفر أوروغواي التدريب المستمر في مجال حقوق الإنسان لأعضاء النيابة العامة والقضاة. وتعمل أمانة معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي القريب التابعة لرئاسة الجمهورية من أجل إعداد وحدة للتدريب المستمر على أعلى مستوى لفائدة القضاة والمستشارين، تعكس المعنى الأسمى للمعايير الدولية بشأن التدريب في هذا المجال.

26- أما بخصوص كفاءة الحصول على المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال عهد الديكتاتورية، فتجدر الإشارة إلى أنه يُعهد بمهمة البحث عن المعلومات التي تطلبها المحاكم ومكتب المدعي العام المتخصص في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى الموظفين المساعدين لهيئات العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، يُستجاب، خلال الأجل المحدد لتقديم المعلومات أو الوثائق المطلوبة، لطلبات الحصول على البيانات، بما فيها تلك التي يقدمها الصحفيون والمحققون.

زاي - حقوق المرأة

تعزيز المعهد الوطني للمرأة

27- اعتباراً من عام 2021، أصبح المعهد الوطني للمرأة الوحدة التنفيذية لميزانية وزارة التنمية الاجتماعية، بموجب قانون الميزانية الوطنية للفترة 2020-2024، ولكن سلطة تنفيذ الميزانية لا تزال تندرج ضمن نطاق اختصاصات الوزير. وجرت الموافقة على زيادة في الميزانية بنسبة 50 في المائة بالمقارنة مع فترة السنوات الخمس السابقة، وهو ما أتاح إمكانية تعزيز سياسة مكافحة العنف الجنساني في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

المساواة بين الجنسين

28- فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتعديل قوانين مكافحة التمييز ضد المرأة، اعتمدت أوروغواي قوانين مهمة خلال الفترة قيد الاستعراض⁽¹³⁾، وفرت إطاراً للسياسات العامة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني، وتحقيق تكافؤ الفرص في مجالات العمل والتعليم واللجوء إلى العدالة⁽¹⁴⁾.

29- وفي عام 2019، اعتمد برلمان أوروغواي القانون رقم 19-846 بشأن المساواة وعدم التمييز بين المرأة والرجل، بما في ذلك المساواة الرسمية والموضوعية والمساواة في الاعتراف أمام القانون، تنفيذاً لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأدرج في النظام القانوني الوطني تعريف التمييز ضد المرأة وفقاً للاتفاقية، فضلاً عن أشكال التمييز ومفهوم التناقضية ومراعاة تعميم المنظور الجنساني.

30- وجرى تجديد المجلس الوطني للشؤون الجنسانية بزيادة أعضائه، حيث انضمت إليه هيئات عامة أخرى ومنظمات للمجتمع المدني مختصة في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة والدفاع عنها. وعلى وجه الخصوص، تشارك بنشاط في دورات هذا المجلس منظمات النساء الأوروغواييات المنحدرات من أصل أفريقي، والنساء الريفيات، والنساء العاملات في مجال الرعاية.

31- وعلاوة على ذلك، أُزمت جميع هيئات الدولة بإنشاء وحدات متخصصة في الشؤون الجنسانية، تكون تابعة للهيئات العليا في التسلسل الهرمي المؤسسي، وتتوافر لها موارد بشرية خاصة وتُرصَد لها الميزانية اللازمة للاضطلاع بمهامها بفعالية.

32- وتجدر الإشارة إلى أن 80 في المائة من الهيئات العامة التي يتألف منها المجلس الوطني للشؤون الجنسانية أنشأت وحدات متخصصة في الشؤون الجنسانية تابعة مباشرة لأعلى سلطاتها. وتلقى كل أعضاء هذه الوحدات التدريب في مجال الشؤون الجنسانية من خلال المدرسة الوطنية للإدارة العامة والمكتب الوطني للخدمة المدنية.

33- وفي عام 2023، صمم المعهد الوطني للمرأة، بالتنسيق مع مكتب التخطيط والميزانية، مشاريع منتديات للمساواة سيجري تنفيذها في 12 بلدية، بهدف ترسيخ مبدأ اللامركزية في السياسات الجنسانية في أنحاء الإقليم الوطني، وتعزيز تمكين واستقلال النساء، ولا سيما أكثرهن عرضة للإقصاء، وذلك من خلال تقديم المشورة، وتوفير التدريب ووسائل الترفيه والاستجمام بالقرب من مناطقهن.

السن الدنيا للزواج

34- رفع القانون رقم 19-075⁽¹⁵⁾ لعام 2013، المتعلق بالمساواة في الزواج، السن الدنيا للزواج إلى 16 سنة بصرف النظر عن نوع الجنس. ولدى إنهاء هذا التقرير، كانت لجنة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشيوخ بصدد دراسة مشروع قانون يرفع السن الدنيا للزواج إلى 18 سنة⁽¹⁶⁾.

حاء - مكافحة العنف الجنساني والعنف العائلي

35- في عام 2017، جرى تعديل المادتين 311 و312 من قانون العقوبات بموجب القانون رقم 19-538⁽¹⁷⁾، الذي يعتبر قتل الإناث ظرفاً مشدداً للعقوبة بشكل خاص جداً في حالات القتل، أي قتل "امرأة بدافع الكراهية أو الازدراء أو الاحتقار، لأنها امرأة". وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون رقم 18-850⁽¹⁸⁾، الذي دخل حيز النفاذ كلياً، على توفير الحماية المالية⁽¹⁹⁾، والمساعدة في العلاج النفسي، والتأمين الصحي الوطني للأطفال اليتامى الذين توفي أبائهم بسبب العنف العائلي⁽²⁰⁾.

36- ووفقاً لقانون العقوبات الجديد، تُلغى إمكانية إبرام اتفاقات لجبر الضرر في حالة الجرائم المرتكبة ضد الحرية الفردية. ويضيف القانون رقم 19-549 إلى قانون العقوبات المادة 382-7، التي تلغي إمكانية الوساطة خارج نطاق الإجراءات القانونية في القضايا المتعلقة بجرائم العنف أو الاستغلال الجنسيين (القانون رقم 17-815، بشأن العنف العائلي)، وكذلك بالجرائم الجنائية الأخرى التي قد تتخذ شكل العنف الجنساني.

37- وينص القانون رقم 19-580⁽²¹⁾ (2018)، المتعلق بالعنف الجنساني ضد المرأة، على وضع سياسات شاملة للوقاية والرعاية والحماية والمعاقبة وجبر الضرر. ويعتبر هذا القانون العنف الجنساني ضد المرأة، سواء في إطار الحياة العامة أو الخاصة، شكلاً من أشكال التمييز. ويعترف بمختلف مظاهر العنف وينص على إنشاء شبكة خدمات الرعاية، ويحدد إجراءات الحماية والتحقيق والمعاقبة، وكذلك الإجراءات الإدارية والقضائية.

38- وينص هذا القانون على إنشاء المرصد المعني بالعنف الجنساني ضد المرأة، الذي يمثل هدفه في رصد العنف ضد المرأة وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة به وإعدادها وتسجيلها وتنظيمها بشكل دائم. ويتألف هذا المرصد من المعهد الوطني للمرأة ووزارة الداخلية ومكتب المدعي العام للدولة، ويمكنه توجيه الدعوة إلى منظمات المجتمع المدني التي تركز عملها لمكافحة العنف الجنساني.

- 39- وفي عام 2018، أنجزت الدراسة الاستقصائية الوطنية الثانية بشأن انتشار العنف الجنساني بين الأجيال⁽²²⁾، التي أبرزت أن 76,7 في المائة من النساء البالغات من العمر 15 سنة وما فوق أبلغن عن تعرضهن للعنف الجنساني في أحد المجالات المحددة. وأفادت 47 في المائة منهن بأنهن تعرّضن للعنف الجنساني من قبل شركائهن الحاليين أو السابقين خلال مرحلة ما من حياتهن، و19,5 في المائة منهن خلال العام الماضي. وأظهرت البيانات انتشاراً كبيراً جداً للعنف الجنساني بين النساء المنحدرات من أصل أفريقي في جميع المجالات ومختلف مراحل الحياة التي حددتها الدراسة الاستقصائية.
- 40- وفي عام 2021، أُجري تحليل أعمق وأوسع للبيانات المجمعة في إطار الدراسة الاستقصائية الوطنية الثانية بشأن انتشار العنف الجنساني بين الأجيال، ولوحظ أن العنف الأكثر انتشاراً هو العنف النفسي، ويليه العنف الجنسي، والعنف البدني، والعنف الرقمي⁽²³⁾.
- 41- وقّمت خطة العمل من أجل حياة خالية من العنف الجنساني عبر الأجيال للفترة 2016-2019، التي وُضعت في عام 2015، رؤية شاملة لمكافحة العنف الجنساني ونهجاً متعدد التخصصات ومشاركاً بين القطاعات لمعالجة هذه المسألة. وفي عام 2020، أجرى مكتب التخطيط والميزانية تقييماً خلص فيه إلى ضرورة إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات العمل الحكومي، ومواصلة وضع إجراءات محددة ومتخصصة لمكافحة العنف الجنساني؛ ويجري العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.
- 42- ولدى أوروغواي حالياً خطة وطنية جديدة من أجل حياة خالية من العنف الجنساني ضد المرأة للفترة 2022-2024، وضعها المجلس الوطني للشؤون الجنسانية. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان تمتع المرأة فعلياً بحقها في حياة خالية من العنف الجنساني.
- 43- ومنذ عام 2016 حتى الآن، ينظّم المجلس الوطني للشؤون الجنسانية سنوياً حملة "علاقات حميمة خالية من العنف"، التي يقودها المعهد الوطني للمرأة - وزارة التنمية الاجتماعية، بهدف المساهمة في التغيير الثقافي من خلال تشجيع أنماط السلوك غير العنيفة في العلاقات الحميمة⁽²⁴⁾.
- 44- وجرى تحديث بروتوكولات التصدي للعنف ضد النساء والأطفال والمراهقين الخاصة بنظام المعهد الوطني للمرأة، والنظام الصحي الوطني المتكامل لوزارة الصحة العامة، ونظام مكتب المدعي العام للدولة، ونظام وزارة الداخلية، ونظام وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ونظام محافظة مونتيفيديو، ومحافظة كانيلونيس.
- 45- وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت أنشطة شتى للتوعية بالعنف الجنساني ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في أوروغواي، ومنع وقوعه وتعزيز سبل التصدي له. واستفاد 200 موظف في دوائر خدمات التصدي من التدريب بشأن التقاطع بين العنف ونوع الجنس والإعاقة، من منظور الحقوق والنموذج الاجتماعي للإعاقة.
- 46- وزاد قانون الميزانية الوطنية بحوالي 50 في المائة الميزانية المخصصة لنظام التصدي الخاص بالمعهد الوطني للمرأة، وهو ما مكّنه من تحسين مستوى أدائه وتوسيع نطاق عمله ليشمل جميع النساء اللواتي تفوق أعمارهن 18 سنة في إقليم أوروغواي.
- 47- وخلال الفترة الممتدة بين عام 2016 وعام 2023، زاد عدد خدمات الرعاية التي يقدمها نظام التصدي للعنف الجنساني من 18 إلى 35 خدمة في جميع أنحاء البلاد. ومنذ عام 2023، يوجد في مونتيفيديو مقران لهذا النظام، وهو ما يساهم في إتاحة إمكانية الاستفادة من خدماته وفي تحقيق اللامركزية الإقليمية.
- 48- وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد أفرقة تقديم الرعاية للمعتدين الذكور من ثلاثة أفرقة إلى خمسة عشر فريقاً، وتعمل هذه الأفرقة حالياً في عشرين مدينة في البلاد. وثمة دائرة وطنية لرعاية النساء ضحايا

الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي و/أو الاستغلال في العمل، لها أربعة مكاتب إقليمية في جميع أنحاء البلد، تعمل من أجل التصدي لحالات الاتجار بالنساء اللواتي تفوق أعمارهن 18 سنة، وتتألف من أفرقة تقنية متعددة التخصصات (أخصائيو نفسانيون واجتماعيون ومستشارون قانونيون).

49- وتعمل خدمة الإرشاد والمشورة الهاتفية (08004141) للنساء ضحايا العنف العائلي على مدار الساعة وطوال أيام السنة، وهي خدمة مجانية وسريّة ومتاحة على الصعيد الوطني. وفي عام 2023، أُدمجت في هذه الخدمة معايير إمكانية الوصول الخاصة بالنساء الصمّوات⁽²⁵⁾.

50- ولدى النظام الشامل لحماية الأطفال والمراهقين من العنف⁽²⁶⁾، في المقاطعات التسع عشرة، 33 لجنة استقبال محلية لمعالجة قضايا العنف. وأُنشئت في أربع مقاطعات سبعة مراكز مرجعية إقليمية جديدة تابعة لمعهد أوروغواي للأطفال والمراهقين.

51- وبالإضافة إلى ذلك، لدى وزارة الصحة العامة أفرقة مرجعية لمعالجة حالات العنف العائلي والعنف الجنسي في كل دوائر تقديم الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلد.

52- ويقوم برنامج وزارة الداخلية للرصد الإلكتروني في حالات العنف العائلي الشديدة الخطورة بمتابعة تدابير الحماية التي يأمر بها القضاء ومراقبة مدى الامتثال لها، وذلك من خلال إدارة وتنفيذ تدبير تثبيت أساور الكاحل، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والمشورة القانونية للضحايا والمعتدين. ويغطي هذا البرنامج حالياً جميع أنحاء الإقليم الوطني. وفي عام 2020، ارتفع عدد أساور الكاحل الإلكترونية المتاحة من 1 200 إلى أكثر من 1 700 سوار. وخلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغ عدد الأساور المستخدمة 1 720 سواراً.

53- وتتمتع كل مراكز الشرطة الـ 281 الموجودة في البلد والوحدات التابعة لها باختصاص تلقي الشكاوى، ومنها مراكز الشرطة المتخصصة في قضايا العنف العائلي والعنف الجنساني التي تتميز بتلقي موظفيها التدريب المتخصص في مجال مكافحة التمييز المتعدد الأشكال.

54- وفي عام 2020، أُنشئت المديرية الوطنية للسياسات الجنسانية، التي تتولى مهمة إدماج المنظور الجنساني على نحو شامل في سياسات الأمن العام وسياسات الإدارة والتنمية البشرية، وتنسيق هذه السياسات ودعمها، ورصد وتقييم مدى تنفيذها فعلياً من قبل وحدات الشرطة، وتتمثل محاور عملها المواضيعية الرئيسية في القضاء على العنف العائلي والعنف الجنساني، وفي المساواة وعدم التمييز بين المرأة والرجل. ومن اختصاصات هذه المديرية تدريب موظفي وزارة الداخلية في هذا المجال، بتنظيم دورات تدريبية من خلال وسائط منها البوابة الإلكترونية التعليمية للشرطة.

55- وحتى عام 2023، أنشأ مكتب المدعي العام للدولة عشرة مكاتب متخصصة في قضايا العنف الجنساني، يوجد ثمانية منها في مونتيفيديو⁽²⁷⁾ واثنان في سان كارلوس، مالدونادو. ويعزى إنشاؤها إلى تزايد الحالات المسجلة في الأونة الأخيرة، ويهدف إلى زيادة فعالية العمل ذي الصلة وإيلاء هذه القضايا الاهتمام الخاص الذي تستحقه.

56- ومنذ عام 2020، تقدم وحدة رعاية الضحايا والشهود، التابعة لمكتب المدعي العام للدولة، الرعاية المباشرة إلى ما متوسطه السنوي 3 500 ضحية وشاهد، ويزداد هذا العدد عاماً بعد عام. وتواصل هذه الوحدة متابعة حالة ما يناهز 3 000 شخص من الضحايا والشهود في قضايا لا تزال قيد التحقيق. ولهذا الغرض، عزز مكتب المدعي العام للدولة منهجيته في تقديم الرعاية للضحايا المعرضين للخطر بشكل خاص، ووضع ستة بروتوكولات اكتملت صيغتها النهائية ويجري تنفيذها في الوقت الراهن؛ ويندرج ذلك في إطار تعميم مراعاة السياسة الجنسانية لمكتب المدعي العام للدولة في سياسة رعاية الضحايا والشهود وحمايتهم⁽²⁸⁾.

57- وبشرت إدارة معالجة الشكاوى وتحديد أولويتها وإحالتها عملها بدخول قانون الإجراءات الجنائية حيز النفاذ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ومن بين مهام هذه الإدارة تنسيق عملية تلقي الشكاوى على الصعيد الوطني، وتصنيف الشكاوى الواردة، وإحالة الشكاوى المتعلقة بأفعال متصلة بالجرائم الجنسية خلال أجل لا يتجاوز خمسة أيام باعتبارها جرائم ينبغي النظر فيها على سبيل الأولوية.

58- ولدى السلطة القضائية في مونتينيديو عشر محاكم متخصصة في شؤون الأسرة، تعمل بشكل دائم بنظام النوبتين طوال أيام السنة، وهي مختصة في إجراءات الحماية المنصوص عليها في القانون رقم 17-514⁽²⁹⁾، والقانون رقم 19-580، وفي المادة 117 من قانون شؤون الأطفال والمراهقين، المتعلقة بحماية حقوق الأطفال والمراهقين المنتهكة أو المعرضة للانتهاك. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت أربع محاكم متخصصة في قضايا العنف الجنساني في سان كارلوس، ومحكمتان في سالتو، وستنشأ قريباً محكمتان في ريبيرا. وفي انتظار إنشاء هذه المحاكم في المقاطعات الأخرى، تتمتع محاكم الصلح بصلاحيات النظر في هذه القضايا في الحالات الطارئة، والمحاكم الابتدائية بصلاحيات النظر فيها في جميع الحالات.

59- وتنفذ محافظة مونتينيديو، في إحدى عشرة منطقة تابعة لها، برنامج "بلدية المرأة" الذي يقدم المشورة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي للنساء ضحايا العنف العائلي، وخدمة المساعدة للرجال الذين يقررون نبذ العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم حكومة مقاطعة تاكواريمبو خدمة المساعدة في حالات العنف العائلي، وتقدم حكومة مقاطعة بايساندو خدمة المساعدة للنساء ضحايا العنف الجنساني.

60- ولدى وزارة الدفاع الوطني فريق لمعالجة حالات العنف العائلي، يوجد مقره المركزي داخل المديرية الوطنية للخدمات الصحية للقوات المسلحة، وأفرقة مرجعية في مقر كل فرع من فروع هذه القوات⁽³⁰⁾.

61- ويفضل العمل المشترك والمنسق بين رابطة النساء الريفيات في أوروغواي، واللجنة الوطنية للتنمية الريفية، وشبكة مجموعات النساء الريفيات في أوروغواي، والمعهد الوطني للمرأة، وُضع نهج خاص لمعالجة مشكلة العنف الجنساني في المناطق الريفية، ونُظمت دورات تدريبية للمدافعات عن الحق في حياة خالية من العنف الجنساني في المناطق الريفية.

العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي

62- في عام 2022، طور المعهد الوطني للمرأة أداة لرصد العنف الرقمي في شبكات التواصل الاجتماعي، توفر معلومات عن العنف الرقمي ضد السياسيات، والصحفيات، والإعلاميات، والناشطات، والفنانات. وخلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2022 و 2023، بلغت النسبة الإجمالية للتغريدات العنيفة التي تلقتها النساء 11,05 في المائة، واستهدفت بشكل خاص السياسيات.

63- وبموجب المرسوم رقم 015/321 (2015)، أنشئ المجلس الوطني لتنسيق السياسات العامة بشأن التنوع الجنسي، وهو هيئة تتابع وترصد تنفيذ الخطة الوطنية للتنوع الجنسي⁽³¹⁾، وتنفذ القوانين التي تعزز حماية أفراد مجتمع الميم الموسع. وبذلك، تقي أوروغواي بالتزاماتها الطوعية بالمضي قدماً في اتخاذ إجراءات إيجابية لفائدة مغايري الهوية الجنسية، وجمع بيانات ومؤشرات عن أفعال العنف المرتكبة ضد مغايري الهوية الجنسية.

64- وفي عام 2018، جرى سن القانون الشامل المتعلق بمغايري الهوية الجنسية⁽³²⁾ بهدف كفالة حقهم في حياة خالية من التمييز والوصم، ووضعت لهذا الغرض آليات وتدابير وسياسات شاملة للوقاية والرعاية والحماية وتعزيز الحقوق وجبر الضرر، تحظر جميع أشكال التمييز في مجالات الثقافة والصحة والسكن. وينص هذا القانون على تخصيص حصة من الوظائف العامة لهذه الفئة من السكان؛ ورغم عدم

تحقيق هذا الهدف، فقد التحق بالوظيفة العامة 44 شخصاً مغايراً للهوية الجنسية، وأُعلن في عام 2022 عن تخصيص 99 منصب عمل لهذه الفئة⁽³³⁾.

65- وينص المرسوم التنظيمي لهذا القانون على إنشاء نظام جبر الضرر، الذي سيشمل جميع مغايري الهوية الجنسية الذين وُلدوا قبل 3 كانون الأول/ديسمبر 1975، والذين يُثبتون بشكل موثوق أنهم، لأسباب تتعلق بهويتهم الجنسية، سلبوا حريتهم و/أو تعرضوا للعنف المؤسسي الناجم عن ممارسات تمييزية لموظفين عامين (المادة 5).

طاء - حقوق الأطفال والمراهقين

66- اعتمدت أوروغواي قوانين وتدابير تتماشى مع التزاماتها وتعهداتها الدولية، وبخاصة مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، أخذة في اعتبارها الملاحظات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل.

67- وتعترف أوروغواي بالمبدأ الوارد في اتفاقية حقوق الطفل المتمثل في أن الأطفال والمراهقين أصحاب حقوق، وتحمل كدولة مسؤولية ضمان احترام حقوقهم وعدم اعتبارهم مجرد مستفيدين من الحماية.

68- وتتمثل مهام اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال ولحماية العمال المراهقين، وهي هيئة رباعية مشتركة بين المؤسسات ترأسها وزارة العمل والضمان الاجتماعي، في إسداء المشورة، والتنسيق، واقتراح السياسات والبرامج الرامية إلى منع عمل الأطفال والقضاء عليه. وفي عام 2023، أعدت هذه اللجنة دراسة استقصائية وطنية لمعرفة الوضع الراهن لعمل الأطفال في البلد وتبليط الضوء عليه⁽³⁴⁾.

69- وفي عام 2022، اعتمدت خطة تشغيل لجان مراقبة الحدود المعنية بمنع عمل الأطفال في بلدان السوق الجنوبية المشتركة والقضاء عليه. وهذه اللجان هيئات ثلاثية إقليمية، هدفها تنسيق وتصميم وتقييم الإجراءات الرامية إلى منع عمل الأطفال والقضاء عليه في المناطق الحدودية لبلدان السوق الجنوبية المشتركة. ولدى أوروغواي والبرازيل لجنة لمراقبة الحدود (ريبييرا - سانتانا دو ليفرامينتو).

70- وفيما يتعلق بمشاركة الأطفال والمراهقين في النزاعات المسلحة، لا ترسل القوات المسلحة أفراداً تقل أعمارهم عن 18 سنة إلى مناطق هذه النزاعات، وتستثنيهم أيضاً من المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

القاصرون المخالفون للقانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة

71- تعكف أوروغواي منذ عام 2015 على تنفيذ عملية لمواصلة تحسين ظروف احتجاز المراهقين، وذلك في إطار الامتثال لمعايير حماية حقوق الإنسان.

72- وأدمجت المادتان 37(ب) و40-4 من اتفاقية حقوق الطفل في قانون شؤون الأطفال والمراهقين، ومعنى ذلك أنه ينبغي ألا يُلجأ إلى تدبير سلب المراهقين حريتهم إلا كإجراء أخير وأن يدوم أقصر فترة ممكنة.

73- وفي عام 2018، بدأ العمل بنموذج جديد للتدابير غير الاحتجازية، يطور كل التدابير المنصوص عليها في قانون شؤون الأطفال والمراهقين. وجرى تحديث بروتوكولات العمل على نحو يجعل عدم التسامح مع أي شكل من أشكال الإيذاء البدني والنفسي أحد مبادئ إدارة النظام المؤسسي الجديد.

74- وتتاح للمراهقين الخاضعين لتدابير احتجازية أو غير احتجازية آليات مستقلة لتقديم الشكاوى.

75- وفي عام 2022، أُجري تعداد للمراهقين المسلوبين الحرية، بموجب اتفاق بين اليونيسف والمعهد الوطني لإدماج المراهقين⁽³⁵⁾. وأظهر هذا التعداد أن 98 في المائة منهم ذكور، يبلغ عمر 36 في المائة منهم 18 سنة أو أكثر، وتتراوح أعمار 53 في المائة منهم بين 16 و17 سنة.

76- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2022، حصل انخفاض بحوالي 50 في المائة في عدد المراهقين الذين يقضون 18 ساعة يومياً داخل الزنانات، وارتفع عدد أولئك الذي يقضون داخلها ما بين 12 و18 ساعة. وفي عام 2022، أكد المعهد الوطني لإدماج المراهقين، لأول مرة، ارتفاع نسب المراهقين الذين يخضعون لتدابير غير احتجازية بالمقارنة مع أولئك الذين يخضعون لتدابير احتجازية. واقترن ذلك بزيادة في عرض حلقات العمل والأنشطة الترفيهية والتدريبية. وفي عام 2022، شارك 9 من كل 10 مراهقين في نشاط واحد على الأقل من الأنشطة التي ينظمها المركز، وشاركوا في المتوسط في ثلاثة أنشطة على الأقل. ويتابع 71 في المائة من المراهقين دراستهم في قطاع التعليم النظامي، ويحصلون جميعاً على الرعاية في مجال الصحة البدنية وصحة الفم والأسنان.

77- وانخفض عدد محاولات الانتحار من 189 محاولة في عام 2019 إلى 34 محاولة في عام 2022، وإلى 21 محاولة في عام 2023. وحصل تراجع في استهلاك المؤثرات العقلية، حيث تبلغ نسبته حالياً 50 في المائة، وكانت تبلغ 64 في المائة في عام 2008، و56 في المائة في عام 2018. ويستفيد 76 في المائة من الأحداث من مقابلات مع الأخصائيين النفسيين مرة في الشهر، وحوالي 70 في المائة منهم مرة في الأسبوع. وفي عام 2022، جرى التعاقد مع 3 أطباء نفسيين. واحتاج 27 في المائة من المراهقين إلى العلاج بسبب نوبات القلق أو الاكتئاب أو الأزمات النفسية، مقابل حوالي 43 في المائة في عام 2018.

78- وفي عام 2023، أُغلق مركز MD1، بسبب انتهاك هياكله الأساسية حقوق المراهقين، وبسبب سجله السلبي، وتقرر بالتالي إنهاء هذا المشروع.

ياء - المساواة وعدم التمييز

مكافحة العنصرية والتمييز

79- منذ عام 1942، يعاقب القانون رقم 10-279⁽³⁶⁾ (المادة 6(ي)) كل من يشجع رابطات أو كيانات أو مراكز أو وحدات تهدف إلى إثارة الصراعات أو الكراهية بين الأعراق، أو ينشئها، أو ينظمها، أو يُديرها، أو يشارك فيها.

80- وفي عام 2018، وضعت اللجنة الفخرية لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز الأخرى، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بروتوكول العمل لمعالجة الشكاوى أو اللتماسات. وفي هذا السياق، تبادلت هاتان المؤسستان المعلومات بشكل مستمر.

81- ومنذ عام 1989⁽³⁷⁾، تُعاقب المادتان 149 مكرراً و149 مكرراً ثانياً من قانون العقوبات كل من يحرص على الكراهية أو الازدراء أو العنف ضد شخص أو عدة أشخاص على أساس لون البشرة، أو العرق، أو الدين، أو الأصل القومي أو الإثني، أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، وكل من يرتكب هذه الأفعال. ويوجد قيد نظر البرلمان مشروع قانون يتضمن أحكاماً تشريعية خاصة تعاقب على التمييز المباشر⁽³⁸⁾.

82- واعتمد البلد، منذ عام 2013، القانون رقم 19-122⁽³⁹⁾ بشأن الإجراءات الإيجابية، بهدف تعزيز تدابير كفالة المساواة للمنحدرين من أصل أفريقي في مجالي التعليم والعمل، مع الاعتراف بأن هذه الفئة من السكان تعرضت تاريخياً للعنصرية والتمييز والوصم.

83- وتُمدد المادة 525 من القانون رقم 20-075 المتعلقة بالمساءلة الأجل المحدد في الفقرة الأولى من المادة 4، مدة 15 سنة أخرى يتواصل خلالها، اعتباراً من عام 2022، أعمال الإجراءات الإيجابية المنصوص عليها.

84- ويلزم هذا القانون⁽⁴⁰⁾ المؤسسات بتخصيص نسبة 8 في المائة من الوظائف المتاحة خلال العام للمنحدرين من أصل أفريقي، الذين يستوفون الشروط الدستورية والقانونية لشغلها، بعد الإعلان عنها. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2022، جرى تعيين 440 شخصاً، وما فتئ يتزايد عدد المؤسسات التي تعلن عن وظائف امتثالاً لهذا القانون. كما وُضعت مبادئ توجيهية لتعزيز تنفيذ هذه السياسة.

85- ويشكل إنشاء المجلس الوطني للمساواة العرقية وكفالة المساواة للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي ينظمه المرسوم رقم 019/81 المتعلق بالقانون رقم 19-670، إنجازاً آخر من الإنجازات المهمة في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة النهج الإثنى العرقي في السياسات العامة، من خلال إنشاء حيز مشترك بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

86- وتنفيذاً للخطة الوطنية للمساواة العرقية وكفالة المساواة للمنحدرين من أصل أفريقي (2019-2022)، جرى العمل من أجل إبراز السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الدراسات الإحصائية. وفي هذا الصدد، وفي إطار تعداد السكان، نظمت وزارة التنمية الاجتماعية، بالاشتراك مع البنك الدولي، حملة لتحديد المنحدرين من أصل أفريقي هويتهم ذاتياً، بهدف الحصول على إحصاءات أكثر دقة من شأنها أن تحد من التمثيل الناقص للسكان الأوروغوايين المنحدرين من أصل أفريقي وأن تضمن إبرازهم في الدراسات الإحصائية باعتبار ذلك حقاً.

87- وفي عام 2020، أنشئت داخل وزارة التنمية الاجتماعية شعبة تعزيز السياسات العامة المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي⁽⁴¹⁾، للمساهمة في تعزيز السياسات الرامية إلى تحسين نوعية حياة هذه الفئة من السكان.

88- واستحدث المعهد الوطني للمرأة جائزة أماندا رورا، التي تعزز الاعتراف بالنساء المنحدرات من أصل أفريقي وتسليط الضوء عليهن في جميع أنحاء الإقليم الوطني⁽⁴²⁾.

89- ولدى إنهاء هذا التقرير، كانت لجنة السكان والتنمية والإدماج التابعة لمجلس الشيوخ تعكف، منذ تموز/يوليه 2023، على دراسة مشروع قانون يجرم الممارسات التمييزية من خلال إدراج المادة 149 مكرراً رابعاً في قانون العقوبات، التي تنص أيضاً على مسؤولية مديري الصفحات الشبكية⁽⁴³⁾.

90- وفي إطار الخطة الخامسة للحكومة المفتوحة للفترة 2020-2024، جرى الالتزام بإنشاء مرصد متابعة تنفيذ الإجراءات الإيجابية لصالح المنحدرين من أصل أفريقي، الذي تعمل من أجل إطلاق عمله شعبة السياسات العامة المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي.

ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص لجميع السكان

91- فيما يتعلق بكبار السن، تجدر الإشارة إلى تنفيذ المادتين 5 و9 من القانون رقم 19-430⁽⁴⁴⁾، المتعلق باعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، وهو ما سيساهم في الوفاء بالالتزام بتعزيز المعهد الوطني لكبار السن باعتباره مؤسسة معنية بالسياسات المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن.

92- ومن أجل التصدي للصور النمطية الجنسانية في سوق العمل، جرى تشكيل اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالمرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي تضم حالياً 14 مؤسسة، والتي حددت سياسات في هذا المجال تساهم في تحسين فهم الحواجز الجنسانية.

93- ومنحت وزارة الصناعة والطاقة والمعادن⁽⁴⁵⁾ لمسابقة 8 مارس لرائدات المشاريع، خلال نُسخها للأعوام من 2020 إلى 2023، ما مجموعه 9 740 000 بيسو، وُزع على 40 شركة. ومن بين هذه

الشركات، توجد 18 في المناطق الداخلية للبلد و22 في مونتيفيديو. واستفادت من هذه المنح 47 رائدة مشاريع، اثنتان منهن منحدرتان من أصل أفريقي، وواحدة مهاجرة.

94- وتتعترف الدولة، في قانون الهجرة رقم 18-250، بالهجرة كحق غير قابل للتصرف من حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، إذ يمكنهم الاستفادة بالمجان وعلى قدم المساواة مع المواطنين الأوروغوايين من الخدمات التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة، والتعليم، والعمل، وغيرها.

الأسرة

95- تُقر أوروغواي بأهمية دور الأسرة، بصرف النظر عن تركيبها، في تحقيق الرفاه لجميع أفرادها. وبموجب القانون الدولي، يعتبر الأشخاص، أي أفراد الأسرة، أصحاب حقوق. وليست الأسرة ككل، أي كجماعة أشخاص، صاحبة حقوق. وحيث تنظر الدولة إلى الأسرة من منظور متعدد الأبعاد، فهي تقدم الدعم لجميع الأسر، بصرف النظر عن تركيبها، بما في ذلك الأسر المكونة من شخصين من نفس الجنس، وتلتزم بوضع سياسات عامة تتماشى مع النظم الأسرية القائمة.

كاف - الإعاقة

96- ينص القانون رقم 18-651⁽⁴⁶⁾، المتعلق بكفالة الحماية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، على الحق في الحماية من جميع أشكال الاستغلال وكل ضروب المعاملة التمييزية أو المسيئة أو المهينة باعتباره مبدأ.

97- وفي عام 2022، نُظمت، بالتنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية وجامعة الجمهورية والمكتب الوطني للخدمة المدنية، الدورة الدراسية المعنونة "ميسر الإدماج المهني"، لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو أفضل في سوق العمل، وقد جرى تقييم هذه الدورة الدراسية. وأدرجت في المناهج الدراسية للمدرسة الوطنية للإدارة العامة دورات دراسية لتعليم لغة الإشارة ودورات دراسية بمشاركة مترجم للغة الإشارة.

98- وفي عام 2023، أُدرجت في نموذج السيرة الذاتية الرقمي⁽⁴⁷⁾ للترشح للوظائف العامة (منصة Uruguay Concursa) خانة لتحديد المترشحين احتياجاتهم للدعم⁽⁴⁸⁾ في التوظيف، وأُعد هذا النموذج بالتعاون مع لجنة العمل الفرعية التابعة للجنة الفخرية لقضايا الإعاقة. وتيسر هذه المعلومات التحضير لامتحان التنافسي وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مناصب العمل. وفي عام 2021، نُشرت الدراسة المتعلقة بالإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في الإدارة العامة⁽⁴⁹⁾.

99- وفي مجال التعليم، اعتمد المرسوم 022/350 "بروتوكول العمل لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الشامل للجميع".

100- ومن التدابير الأخرى الجديرة بالذكر سن المرسوم الرئاسي رقم 015/72، الذي ينص على إنشاء لجنة كفالة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواصلة التعليم وفي الإدماج المهني الاجتماعي⁽⁵⁰⁾، والمرسوم الرئاسي رقم 017/72، المتعلق بتفعيل بروتوكول العمل لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز التعليمية⁽⁵¹⁾.

101- وينص القانون رقم 19-691 على أنه ينبغي لأرباب العمل في القطاع الخاص الذين لديهم 25 عاملاً دائماً أو أكثر أن يخصصوا، اعتباراً من عام 2021، نسبة 4 في المائة من مناصب العمل للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين الذين يستوفون الشروط المطلوبة.

102- وتعديل المادة 8 من القانون رقم 20-075 بشأن المساواة المادة 49 من القانون رقم 18-651، بتوسيع نطاق الامتثال لشرط تخصيص نسبة 4 في المائة من مناصب العمل للأشخاص ذوي الإعاقة ليشمل جميع الوظائف، وهو ما يزيد فرص التحاقهم بالوظيفة العامة.

103- وبموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2023، أنشئ فريق عمل للاتفاق على بروتوكول لتطبيق قواعد برازيليا بشأن وصول المستضعفين إلى العدالة، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، يتألف من أعضاء جميع هيئات نظام العدالة في أوروغواي، والأوساط الأكاديمية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومعهد أوروغواي للأطفال والمراهقين، والمعهد الوطني لإعادة التأهيل، والمعهد الوطني لإدماج المراهقين، والمجتمع المدني.

لام- حق المقيمين في الخارج في التصويت

104- فيما يتعلق بحق المواطنين الأوروغوايين المقيمين في الخارج في الاقتراع، يعكف البرلمان⁽⁵²⁾ على دراسة مشروع قانونين. وينص أحدهما على إلغاء القانون رقم 19-654⁽⁵³⁾ والآخر على تنظيم التصويت في القنصليات⁽⁵⁴⁾.

ميم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

105- في عام 2021، أنشأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الجمهورية مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بهدف تقديم معلومات تعكس التزامات أوروغواي فيما يتعلق بهذه الحقوق وتتيح إمكانية متابعة أوجه التقدم والثغرات القائمة فيما يتعلق بكفالتها للفئات السكانية الضعيفة الحال. وتُدرج فيه المعلومات بشكل منهجي استناداً إلى بيانات توفرها مصادر وطنية ودولية⁽⁵⁵⁾.

الحق في التعليم

106- يستند نظام التعليم في أوروغواي إلى مبادئ المجانية، والعلمانية، وتكافؤ الفرص، الواردة في المادة 15 من القانون العام للتعليم⁽⁵⁶⁾. وتنفيذاً لهذا المعيار، تتاح إمكانية الالتحاق بالتعليم لجميع السكان في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وتغطي شبكة مدارس التعليم الابتدائي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وتستوعب الأطفال بنسبة مائة في المائة، على غرار مدارس التعليم الثانوي الأساسي. وفي عام 2019، وُضع دليل لالتحاق المهاجرين بنظام التعليم الأوروغواي بجميع مستوياته، الأولي والابتدائي والثانوي والجامعي⁽⁵⁷⁾.

107- ويعدل القانون رقم 19-889 لعام 2020 المادة 110 من القانون العام للتعليم، ليصبح نصها كالتالي: "المادة 110 (تنسيق عملية التتقيف في مجال حقوق الإنسان). تُنشئ لجنة تنسيق التعليم لجنة وطنية للتتقيف في مجال حقوق الإنسان، تكون مهمتها اقتراح مبادئ توجيهية عامة بشأن هذه المسألة؛ وينظم هذه المادة المرسوم رقم 021/63⁽⁵⁸⁾ المؤرخ 18 شباط/فبراير 2021.

السياسات المتعلقة بالعمل، والدخل الأساسي، وبطالة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة

108- يهدف القانون رقم 19-973 إلى تعزيز إمكانية حصول الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، والعمال الذين تفوق أعمارهم 45 سنة، والأشخاص ذوي الإعاقة على عمل مدفوع الأجر، من خلال منح إعانات للشركات التي توظف أشخاصاً من هذه الفئات السكانية. وفي إطار هذا القانون، اعتُمد في عام 2023 برنامج "الفئات الضعيفة الحال"، الذي يسعى إلى تيسير حصول مغايري الهوية الجنسية،

والمندحرين من أصل أفريقي، والمهاجرين، وفارزي النفايات، والمشتغلات بالجنس، والنساء ضحايا العنف الجنساني على عمل، من خلال منح الشركات التي توظف أشخاصاً في إطار هذا البرنامج إعانات تصل إلى 80 في المائة من رواتبهم.

109- ويندرج برنامج "أنا أدرس وأعمل" الذي وضعته وزارة العمل والضمان الاجتماعي⁽⁵⁹⁾، اعتباراً من عام 2021، في إطار هذا القانون؛ وجرت الموافقة، بموجب قانون المساواة لعام 2023، على تنفيذ هذا البرنامج في القطاع الخاص اعتباراً من عام 2024.

110- وفي عام 2020، حُدد هدف برنامج دعم مشاريع الأعمال المستدامة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مشاريع الزراعة المائية، بغرض إدماجهم في المجتمع وفي سوق العمل. وفي عام 2023، جرى تنفيذ برنامج الاستثمار الإنتاجي الأخضر، الذي يمول المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروطه المتعلقة بالتخصيص، في مقاطعات كانيلونيس، وبايساندو، وروتشا، وريبيرا.

111- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2020، نفذ المعهد الوطني للمرأة مشروع "تعزيز تمكين رائدات المشاريع الأوروغواييات المنحدرات من أصل أفريقي واستقلالهن المالي"، الذي يعزز قدرتهن على اتخاذ القرارات وعلى تطوير مشاريعهن الإنتاجية.

112- ونسّق المعهد الوطني للمرأة والمعهد الوطني للعمالة والتدريب المهني إجراءات إدماج المنظور الجنساني في دورات التدريب المهني على الصعيد الوطني، مع التركيز على فئات سكانية ضعيفة الحال، هي: النساء المنحدرات من أصل أفريقي، ومتنوعات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسية، والعاطلات عن العمل مدة طويلة، ورائدات المشاريع، والعاملات المنزليات، والمشتغلات بالجنس.

الحق في الصحة

113- فيما يتعلق بالاستفادة من خدمات الصحة العقلية الجيدة النوعية، يستند القانون رقم 19-529⁽⁶⁰⁾ بشأن الصحة العقلية إلى المبادئ التوجيهية المتمثلة في التغطية الشاملة للخدمات الصحية، وإمكانية الاستفادة منها، واستدامتها، والجودة الشاملة لإجراءات الرعاية استناداً إلى نهج متعدد التخصصات.

114- ويُعتبر الاستشفاء سبيلاً علاجياً مقيداً، لا يتاح إلا عندما تكون فوائده أفضل من باقي التدخلات الممكنة.

115- وفي إطار تنفيذ القانون رقم 18-426⁽⁶¹⁾ المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، يجري وضع سياسات لضمان حصول الجميع على وسائل منع الحمل المأمونة والموثوقة. ومنذ عام 2014، تُوزع بالمجان في القطاع العام شرائح منع الحمل التي تُزرع تحت الجلد. وأُدمجت هذه الشريحة، في عام 2016، في السلة الأساسية لوسائل منع الحمل التي توفرها إدارة خدمات الصحة العامة، وفي عام 2018، في سلة وسائل منع الحمل في القطاع الخاص.

116- والهدف من الإجهاض العمدي⁽⁶²⁾ هو ضمان ممارسة المرأة حقوقها الجنسية والإنجابية، والحد من وفيات الأمهات الناجمة عن عمليات الإجهاض غير المأمونة. وخلال الفترة 2013-2022، لجأ إلى خدمات الإجهاض العمدي في مختلف دوائر الخدمات الصحية ما مجموعه 101 671 امرأة، خضعت 94 في المائة منهن للإجهاض وأُتمت 6 في المائة منهن حملهن.

117- وعملت إدارة خدمات الصحة العامة من أجل تحديد الممارسات الجيدة لتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية من المنظور الجنساني ومنظور إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظمت أنشطة تدريبية بشأن الممارسات الجيدة في المعاملة والرعاية في مجال الصحة.

118- وفيما يتعلق بالنساء الريفيات، تُقدّم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في إطار جولات الرعاية الصحية الريفية والمعارض الريفية التي تنظمها إدارة خدمات الصحة العامة لتعزيز إمكانية الاستفادة من الخدمات في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

الحق في مستوى معيشي لائق

119- منذ إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية، كان للسياسات الاجتماعية دور ريادي، حيث أفضت إلى تقليص مستوى الفقر بشكل مستمر.

120- وأوفت أوروغواي بالتزامها الطوعي بمواصلة تنفيذ البرامج الاجتماعية لشبكة المساعدة والإدماج الاجتماعي من أجل القضاء على الفقر المدقع وخفض مستوى الفقر إلى أقل من 10 في المائة، ومواصلة الحد من التفاوت في توزيع الدخل⁽⁶³⁾.

121- وتؤكد أوروغواي من جديد التزامها بتعميم الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب. ويتمتع بهذا الحق 99 في المائة من سكان البلد، وتغوق نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي 90 في المائة. ويجري منذ عام 2022 تنفيذ خطة "توفير المياه الصالحة للشرب للجميع"، بهدف المساهمة في تحسين نوعية حياة الأسر التي تعيش في المناطق الفقيرة، من خلال إنجاز 32 767 متراً من قنوات شبكة الإمداد بالمياه في 34 مستوطنة في مونتيبيديو و16 035 متراً في المناطق الداخلية من البلد.

نون - المسائل البيئية

122- أنشئت في عام 2020 وزارة البيئة⁽⁶⁴⁾، التي تنحصر اختصاصاتها في المجال البيئي، حيث نُقلت إليها الاختصاصات ذات الصلة المسندة إلى وزارة الإسكان والتخطيط الإقليمي في عام 1990.

123- وتجدر الإشارة إلى القانون 19-773⁽⁶⁵⁾ (2019)، الذي اعتمد بموجبه الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المسمى اتفاق إسكاسو.

سين - الأشخاص المسلوبو الحرية وإدارة السجون

124- لا تزال التوصيات المتعلقة بنظام السجون تتطلب اهتماماً خاصاً. وأعطيت الأولوية لتوسيع نطاق تغطية خدمات الصحة العامة في السجون، وللرعاية في مجال الصحة العقلية، وعلاج حالات الإدمان، ووضع برامج للتعليم النظامي وغير النظامي تراعي احتياجات نزلاء السجون، ووضع برامج للتدريب المهني وإجراءات لإعادة إدماج المفرج عنهم، وجرى كل ذلك في إطار برامج لإعادة التأهيل تستند إلى قواعد مانديلا.

125- وأطلقت الحكومة "خطة كرامة السجناء" لتحسين أحوال السجون. وللحد من الاكتظاظ، يجري اتخاذ تدابير لإنشاء 3 500 مكان جديد في السجون.

126- وفي الميزانية الوطنية للفترة 2020-2024، خُصصت موارد لبناء مؤسسات سجنية جديدة وزيادة عدد الأماكن، وكذلك لإعادة تصميم وتكليف المؤسسات القائمة (القانون رقم 19-924 لعام 2020، المادة 199)، وذلك بغرض الحد من اكتظاظ السجون.

127- وبالإضافة إلى ذلك، تتسق وزارة التعليم والثقافة مع مكونات النظام الوطني للتعليم الإجراءات الرامية إلى وضع الخطة الوطنية للتعليم في السجون، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتعليم في السجون⁽⁶⁶⁾.

- 128- وأعاد نظام المساءلة، المعتمد بموجب القانون رقم 20-075 التصنيف الهرمي لمكتب رصد المُفرج عنهم الخاضعين للمراقبة، حيث حوِّله إلى مديرية وطنية (المادة 136).
- 129- وفي الوقت ذاته، زادت الموارد المخصصة لوزارة الداخلية بغرض توفير مزيد من الأماكن في وحدات السجون، وبناء مؤسسة سجنية جديد في مقاطعة أرتيغاس، واستحداث أماكن جديدة في سجن "Treinta y Tres". (المادتان 138 و139).
- 130- وتجدر الإشارة إلى الموافقة على الفصل سادساً "معايير إدارة الاحتجاز" من القانون رقم 19-889، الذي يُسند إلى المعهد الوطني لإعادة التأهيل مهمة وضع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام السجون، وينص على إنشاء مجلس السياسة المتعلقة بالإجراءات الجنائية وبالسجون. وعدل هذا القانون المرسوم بقانون رقم 14-470⁽⁶⁷⁾.
- 131- وفي أيار/مايو 2023، نشر المعهد الوطني لإعادة التأهيل دليلاً مرجعياً لتوجيه مسلوبي الحرية من أفراد مجتمع الميم الموسع وأفراد أسرهم بشأن حقوقهم والإجراءات اللازمة لممارستها فعلياً⁽⁶⁸⁾.
- 132- وتجدر الإشارة إلى أنه أُعطيت الأولوية، في سياق الجائحة، لنزلاء السجون في خطة التطعيم ضد فيروس كوفيد 19.
- 133- وأفاد المفوض البرلماني بأنه ينبغي مواصلة إجراءات إصلاح السجون وكفالة كرامة النزلاء وزيادة مخصصات الميزانية ذات الصلة، بالنظر إلى أن ثلث نزلاء السجون لا يحصلون على الرعاية الصحية ويعيشون ظروفاً سيئة للغاية، وصفها بأنها "قاسية أو لاإنسانية أو مهينة". ويحث المفوض البرلماني السلطات على زيادة برامج علاج حالات الإدمان، وبرامج الصحة الشاملة، وبرامج الصحة العقلية، وعلى تحسين الظروف المعيشية، وزيادة مدة البقاء في فناء السجن، وتعزيز أنشطة التدريب التعليمي المهني، استناداً إلى الممارسات الجيدة الوطنية والدولية السارية. ودعا إلى العمل من أجل إدخال إصلاحات على القوانين الجنائية من شأنها تقليص معدل الاحتجاز المرتفع في البلد، من خلال قوانين تشجع التدابير الاجتماعية التعليمية البديلة للاحتجاز.
- 134- وتدرك أوروغواي أن العمل الجاري حالياً من أجل تحقيق أهداف الامتثال لأعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بظروف الاحتجاز والتنفيذ الفعال للتوصيات التي تلقتها يجب أن يكون دائماً.

عين - الاتجار بالأشخاص وتهريبهم

- 135- كتفت أوروغواي التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال والمراهقين.
- 136- وفي عام 2019، أنشئ، بموجب القانون رقم 19-643، المجلس الوطني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم، الذي يضم ممثلين عن السلطات العليا.
- 137- وفي عام 2021، اعتمد دليل العمل المشترك بين المؤسسات لمنع حالات الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في أوروغواي، الذي يهدف إلى التنسيق الفعال و/أو الإحالة بين الجهات الفاعلة المعنية بكشف وتحديد الحالات المحتملة للاتجار بالأشخاص و/أو استغلالهم⁽⁶⁹⁾. ونظم فريق تدريبي مشترك بين المؤسسات دورات تدريبية في هذا المجال.
- 138- وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم اعتمد، في عام 2022، الخطة الوطنية الثانية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في أوروغواي (للفترة 2022-2024)، التي يحدد فيها أولوياته ومحاور عمله خلال هذه الفترة.

139- ويحدد القانون رقم 19-643 المبادئ التوجيهية للسياسات العامة، حيث يخول لمؤسسات الدولة صلاحيات وضع واعتماد وتنفيذ البرامج والإجراءات والبروتوكولات والسجلات وإجراءات التحقيق الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص واستغلالهم، ويحدد حقوق الضحايا.

140- ويعتبر هذا القانون الاتجار جريمة قائمة بذاتها، ويُجرّم تخزين المواد الإباحية التي يظهر فيها الأطفال والمراهقون والأشخاص ذوو الإعاقة؛ ويشدد العقوبة على جريمة استرقاق الأشخاص؛ ويُجرّم علاقات الزواج أو المعاشرة القسرية أو الاستعبادية؛ وكذلك الإكراه على البغاء، وانتزاع الأطفال والمراهقين لأغراض التبني.

النظام المشترك بين المؤسسات لمواجهة حالات الاتجار بالأشخاص واستغلالهم

141- يتبين من نظام المعلومات الخاص بالإجراءات الجنائية الاتهامية في أوروغواي، فيما يتعلق بالأشخاص المتهمين⁽⁷⁰⁾ بارتكاب جرائم الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة⁽⁷¹⁾، تبعاً للعام الذي عُقدت فيه جلسة الاستماع الأولى لتوجيه التهمة، منذ عام 2019 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023، أن مجموع المتهمين بلغ 354 شخصاً⁽⁷²⁾.

142- ونفذ مكتب المدعي العام للدولة مشروع أداة لعرض البيانات تُظهر التهم الموجهة والإدانات الصادرة منذ عام 2019 حتى الآن في شكل رسوم بيانية. وتتيح هذه الأداة إمكانية الاطلاع على المعلومات تبعاً لنوع الجريمة، والسن، ونوع الجنس، والمقاطعة⁽⁷³⁾. ويعكف معهد أوروغواي للأطفال والمراهقين على تنفيذ مشروع "ترايبسيا" لرعاية الأطفال والمراهقين ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، الذي ساهم، إلى جانب إنشاء الأفرقة المتنقلة لتقديم الرعاية للأطفال والمراهقين ضحايا الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، في تعزيز قدرة الأفرقة الإقليمية على تحديد هذه الحالات وتشخيصها، وكذلك في تحسين نوعية الرعاية ومستوى تدريب التقنيين.

143- وينفذ معهد أوروغواي للأطفال والمراهقين في ست مقاطعات مشاريع القرب لتوفير الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين ضحايا العنف الجنساني بين الأجيال، التي تستهدف الأطفال ضحايا سوء المعاملة، والاعتداء الجنسي، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية و/أو الاتجار.

144- واعتمدت وزارة الداخلية تدابير لتعزيز آليات التحقيق في قضايا الاتجار، من خلال تدريب موظفيها بشأن جريمة الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة التي تتعرض لها بصفة خاصة المنحدرات من أصل أفريقي، والمهاجرات، وملتمسات اللجوء، واللاجئات، وعديمات الجنسية.

145- وفي عام 2023، تعززت عمليات مكافحة الاتجار بالأشخاص في البيئة الرقمية بإنشاء وحدة مكافحة الجرائم السيبرانية⁽⁷⁴⁾ داخل وزارة الداخلية. وساهمت هذه الوحدة في منع هذه الجرائم من خلال الرصد الدائم لمنصات وشبكات التواصل الاجتماعي، مما أتاح إمكانية تحديد الحالات المحتملة منذ المراحل الأولى.

146- وفيما يتعلق برعاية النساء البالغات، يقدم المعهد الوطني للمرأة المشورة والدعم النفسي، والاجتماعي، والقانوني للمعنيات بشكل مباشر، ولأقاربهن و/أو أفراد أسرهن، على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المعهد المعلومات والمشورة في الوقت المناسب للنساء بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة وتقديم الشكاوى بشأن حالتهن.

147- وتعالج المفتشية العامة لأماكن العمل والضمان الاجتماعي 100 في المائة من الشكاوى الواردة بشأن حالات الاتجار باليد العاملة، وتنسق، في الحالات التي تتطلب المشورة، مع المؤسسات الأعضاء في المجلس الوطني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم. وفي عام 2023، نظمت وزارة العمل والضمان الاجتماعي في مختلف أنحاء البلد أياماً لتدريب الموظفين بشأن الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال في العمل في أوروغواي.

148- وخلال عام 2021، شارك المعهد الوطني للمرأة بنشاط في عملية إعادة تصميم حملة "القضاء على الاتجار بالنساء في بلدان السوق الجنوبية المشتركة"، التي تمولها وكالتا الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار اجتماع وزيرات شؤون المرأة والهيئات العليا لشؤون المرأة بالسوق المشتركة الجنوبية، والتي شملت مواد إعلامية شتى.

149- وينظم القانون رقم 17-515 الاشتغال بالجنس، وينص على إنشاء اللجنة الوطنية الفخرية لحماية المشتغلات بالجنس. وتعكف لجنة العمل والضمان الاجتماعي التابعة للبرلمان حالياً على مراجعة هذا القانون.

ثالثاً - الالتزامات والتعهدات الطوعية

الالتزامات المتعهد بها

150- توجد الالتزامات التي قطعتها أوروغواي على نفسها في الجولات السابقة من الاستعراض الدوري الشامل في مراحل مختلفة من التنفيذ، وقد جرى تناولها في هذا التقرير.

الالتزامات الجاري تنفيذها والالتزامات الجديدة

(أ) مواصلة تنفيذ نظام قياس مؤشرات التقدم المحرز في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ب) مواصلة دراسة تدابير بديلة تتيح للشباب والبالغين إمكانية إتمام مراحل التعليم.

(ج) مواصلة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حالات الاختفاء القسري التي وقعت في الماضي القريب، بصرف النظر عن الوقت المنصرم منذ ارتكاب هذه الجريمة. وكفالة تلقي جميع موظفي الدولة تدريباً خاصاً بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والالتزامات التي تفرضها على الدول الأطراف.

(د) مواصلة تعزيز هيكل الدولة المؤسسي للشؤون الجنسانية وتدريب مواردها البشرية على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات والبلديات في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين، لتيسير تأثيرها في تغيير الهياكل التنظيمية والسياسات والبرامج.

الالتزامات الطوعية

(أ) المضي قدماً في تنفيذ الخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان بهدف تحسين مستوى إدماج نهج حقوق الإنسان فعلياً في جميع مجالات السياسة العامة في أوروغواي.

(ب) مواصلة إحرار التقدم في دراسة المبادرات البرلمانية المتعلقة بالمشاركة السياسية على أساس المناصفة في عضوية الهيئات المنتخبة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والبلديات، والهيئات الإدارية للأحزاب السياسية، وبرلمان بلدان السوق الجنوبية المشتركة.

(ج) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز ضمانات نماء الأطفال والمرهقين ورعايتهم وحمايتهم الشاملة.

(د) المضي قدماً في الدراسة البرلمانية لمشاريع القوانين الرامية إلى رفع السن الدنيا للزواج إلى 18 سنة.

- (هـ) تعزيز حوار الدولة مع المجتمع المدني المنظم في إطار الآلية الوطنية.
- (و) مواصلة تعزيز الآلية الوطنية لمنع التعذيب من خلال تزويدها بالموارد اللازمة لمواصلة أداء عملها بفعالية.
- (ز) تعزيز عملية جمع الأدلة النظرية والمنهجية المثبتة أكاديمياً فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين.
- (ح) تحسين إجراءات تحديد حالات الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين وتسجيلها ومعالجتها وإعمال حقوق ضحاياها ومتابعة أوضاعهم.
- (ط) المضي قدماً في وضع استراتيجية وطنية لتعزيز السياسات العامة المتعلقة بالسجون.
- (ي) توفير التدريب المستمر بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف الجنساني والقضاء عليهما، من منظور جنساني ومن منظور حقوق الإنسان، للموظفين العاملين، والقضاة، والمدعين العامين، والمحامين العاملين، وموظفي إنفاذ القانون، والعاملين في مجالي الصحة والمساعدة الاجتماعية، وغيرهم.
- (ك) ضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في المناطق الريفية.
- (ل) تقييم الخطة الوطنية للمساواة العرقية وكفالة المساواة للمنحدرين من أصل أفريقي للفترة 2019-2022.
- (م) تعزيز القوانين التي تكفل حصول المرأة الريفية على الائتمانات والموارد الإنتاجية.
- (ن) تعزيز قدرة المؤسسات التي تكفل إمكانية اللجوء إلى العدالة للنساء والأطفال والمراهقين ضحايا العنف الجنساني على تقديم الرعاية لضحايا هذا العنف والتصدي له في جميع أنحاء البلد.
- (س) مواصلة استخدام المؤشر الوطني للشفافية والحصول على المعلومات واتخاذ إجراءات لتوسيع نطاق استخدامه.
- (ع) تعزيز خدمات الصحة العقلية المقدمة للمراهقين ومنع الاضطرابات العقلية في هذه المرحلة من النمو.
- (ف) تعزيز شبكة خدمات الصحة العقلية التي تدرج في إطار النظام الصحي الوطني المتكامل.
- (ص) إحراز التقدم في إبراز المنحدرين من أصل أفريقي في الدراسات الإحصائية، من خلال تشجيع إدراج متغير الانتماء الإثني العرقي في جميع السجلات الإدارية للدولة.

Notes

- ¹ De conformidad con la Resolución CDH 16/21.
- ² Al cierre de este informe, el Mecanismo cuenta con una integración de 37 instituciones del Estado: **Poder Ejecutivo:** Ministerio de Relaciones Exteriores (MRREE), Ministerio del Interior (MI), Ministerio de Economía y Finanzas (MEF), Ministerio de Defensa Nacional (MDN), Ministerio de Educación y Cultura (MEC), Ministerio de Transporte y Obras Públicas (MTO), Ministerio de Industria, Energía y Minería (MIEM), Ministerio de Trabajo y Seguridad Social (MTSS), Ministerio de Salud Pública (MSP), Ministerio de Ganadería, Agricultura y Pesca (MGAP), Ministerio de Turismo (MINTUR), Ministerio de Vivienda y Ordenamiento Territorial (MVOT), Ministerio de Desarrollo Social (MIDES), Ministerio de Ambiente (MA), Oficina de Planeamiento y Presupuesto (OPP), Instituto Nacional de Estadística (INE), Secretaría de Derechos Humanos de Presidencia de la República (SDH), Agencia Sociedad de la Información y del Conocimiento (AGESIC); Agencia Uruguay de Cooperación Internacional (AUCI); Oficina Nacional del Servicio Civil (ONSC) **Servicios Descentralizados:** Instituto Nacional de Inclusión Adolescente (INISA), Obras Sanitarias del Estado (OSE), Instituto de la Niñez y la Adolescencia del Uruguay (INAU), Administración de Servicios de Salud del Estado (ASSE), Fiscalía General de la Nación (FGN); Administración Nacional de Correos (ANC) **Entes Autónomos:** Banco de Previsión Social

- (BPS), Administración Nacional de Educación Pública (ANEP), Poder Judicial (PJ), Poder Legislativo (PL – ambas Cámaras), Comisionado Parlamentario Penitenciario (CP); Gobiernos Departamentales: Intendencia de Canelones, Intendencia de Flores, Intendencia de Montevideo, Intendencia de Rocha, Intendencia de San José. Observadores: Institución Nacional de Derechos Humanos y Defensoría del Pueblo (INDDHH).
- 3 La INDDHH en 2016 obtuvo su acreditación de estatus A cumpliendo con los “Principios de París”. <http://www.diputados.gub.uy/inddhh/2016/Inf2016INDDHH.pdf> págs. 39 y 40.
- 4 Mecanismo Nacional de Prevención contra la Tortura
<https://www.gub.uy/institucion-nacional-derechos-humanos-uruguay/mecanismo-nacional-prevencion-tortura>
- 5 Sistema de protección de la infancia 27, Sistema penal juvenil 22, Sistema carcelario 27, Unidades policiales 20, Instituciones psiquiátricas 25, Totales 121.
- 6 <http://www.impo.com.uy/bases/leyes/18026-2006%20>
- 7 Ley N°19.315 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19315-2015>
- 8 La Dirección recibe denuncias a través del Servicio de Gestión de Calidad (0800-5000) la cual puede ser anónima, correo electrónico, atención presencial o derivaciones de dependencias ministeriales o del Sistema Judicial.
- 9 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18033-2006>
- 10 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18596-2009/11>
- 11 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19859-2019>
- 12 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19641-2018>
- 13 Período de revisión contemplado en el presente informe: 2019-2023.
- 14 Anexo I.
- 15 Ley N° 19075 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes-originales/19075-2013>
- 16 <https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/documentos/versiones-taquigraficas/senadores/49/1686/0/PDF>
- 17 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes-originales/19538-2017>
- 18 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18850-2011>
- 19 Pensión y asignación familiar especial mensual.
- 20 Menores de 21 años o mayores solteros con discapacidad para todo trabajo.
- 21 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19580-2017>
- 22 <https://www.gub.uy/ministerio-desarrollo-social/comunicacion/publicaciones/encuesta-nacional-prevalencia-sobre-violencia-basada-genero-generaciones>
- 23 La violencia psicológica es la que tiene mayor prevalencia, 30,9% en los últimos 12 meses y 61,5% en toda la vida, seguido por la sexual 20,1% y 55,2%, respectivamente, la física 4,9% y 41,7% y, por último, la digital 1,5% y 5,2%.
- 24 En las ediciones de 2016 a 2022 han participado más de 86.700 adolescentes, con el apoyo de 8.500 personas adultas referentes.
- 25 Las mujeres sordas en situación de violencia doméstica pueden comunicarse a través de video llamada al 092 626 928.
- 26 Artículo 4 de la ley N° 19.747 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19747-2019/4>
- 27 Resolución de la FGN n.º 1177/2023 <https://www.gub.uy/fiscalia-general-nacion/> → Institucional → Normativa.
- 28 Protocolo para actuación en víctimas de Trata de personas (año 2021), Protocolo para actuación en VD y delitos sexuales (año 2021), Protocolo para actuación del servicio de guardia de la UVyT de la FGN (año 2021), “Guía de investigación y litigación de femicidios. Guía actuación para fiscales” (año 2022, FGN. Eurosocial. ONU Mujeres), “Violencia sexual y acceso a la justicia penal. Sistematización de jurisprudencia y relevamiento de buenas prácticas de acompañamiento a víctimas de delitos sexuales” (año 2022, FGN. UNFPA), “Impacto del femicidio en la vida de niñas, niños y adolescentes. Recomendaciones para un primer abordaje” (año 2022, FGN, SIPIAV, Facultad de Psicología-UdelaR, UNICEF).
- 29 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/17514-2002>
- 30 Armada, Fuerza Aérea y Ejército Nacional.
- 31 Plan Nacional de Diversidad Sexual. <https://www.gub.uy/ministerio-desarrollo-social/sites/ministerio-desarrollo-social/files/documentos/publicaciones/Plan%20Nacional%20de%20Diversidad%20Sexual.pdf>.
- 32 Ley N° 19.684: <https://www.impo.com.uy/personastrans/>
- 33 <https://www.gub.uy/oficina-nacional-servicio-civil/comunicacion/publicaciones/ingreso-personas-trans-estado-2022>
- 34 La OIT, INE, UNICEF y MTSS firmaron un memorandum de entendimiento para el desarrollo por parte del MTSS y ejecución por parte del INE que será realizada a mediados del año 2024.
- 35 Censo de población adolescente privada de libertad y capacidad de respuesta de la Institución-2022 <https://inisa.gub.uy/index.php/component/dpcalendar/event/420?calid=35>
- 36 <https://www.impo.com.uy/bases/decretos-ley/10279-1942>

- 37 Actualizados en 2003.
- 38 <https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/documentos/versiones-taquigraficas/senadores/49/1680/0/CAR>
- 39 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19122-2013>
- 40 Están obligados al cumplimiento de la Ley los Poderes del Estado, el Tribunal de Cuentas, la Corte Electoral, el Tribunal de lo Contencioso Administrativo, los Gobiernos Departamentales, los Entes Autónomos, los Servicios Descentralizados y las personas de derecho público no estatal.
- 41 Ley N°19.924 artículo 510.
- 42 Es una acción enfocada al reconocimiento y visibilización del aporte sustancial que las mujeres uruguayas emprenden, desde las distintas áreas de su desarrollo, a la conformación del país.
- 43 <https://parlamento.gub.uy/camarasycomisiones/senadores/documentos/documentos-comision/49/1680/0/CON>
- 44 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19430-2016>
- 45 El MIEM cuenta además con otras 7 convocatorias a fondos para empresas transversalizadas con perspectiva de género.
- 46 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18651-2010>
- 47 El CV digital es un sistema web a través del cual las personas interesadas en postularse a un llamado en el Estado cargan sus datos personales, de formación y experiencia.
- 48 Las necesidades de apoyo son ajustes que pueden necesitar las personas con discapacidad para facilitar su adaptación al empleo (ej. adaptaciones arquitectónicas, sillas especiales, softwares, listas de tareas, etc.).
- 49 <https://www.gub.uy/oficina-nacional-servicio-civil/comunicacion/publicaciones/insersion-laboral-personas-discapacidad-estado>
- 50 <https://www.gub.uy/ministerio-educacion-cultura/politicas-y-gestion/comision-para-continuidad-educativa-socio-profesional-para-discapacidad>
- 51 <https://www.impo.com.uy/bases/decretos/72-2017>
- 52 Comisión de Constitución y Legislación del Senado.
- 53 Se fundamenta en la declaración de inconstitucionalidad de su artículo 1° por Sentencia N° 57 de 2020 de la SCJ. Este proyecto de ley cuenta con media sanción aprobado por la Cámara de Representantes <https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/documentos/versiones-taquigraficas/senadores/49/1816/0/CAR>
- 54 <https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/documentos/versiones-taquigraficas/senadores/49/1376/0/PDF>
- 55 „El Mirador DESCA propone un sistema de información e indicadores de derechos económicos sociales, culturales y ambientales, que pretende ser un monitor permanente de la situación de Uruguay en términos de cumplimiento de los compromisos asumidos. Una de las características más importantes del Mirador DESCA es su intención de elaborar indicadores que permitan visualizar la evolución de las brechas de cumplimiento y de realización efectiva de derechos. De tal manera, siempre que es posible, los indicadores están contruidos con el objetivo de evidenciar .de la manera más sencilla posible, las brechas, la evolución y los desafíos pendientes [/https://www.miradordesca.uy/el-mirador](https://www.miradordesca.uy/el-mirador)
- 56 Ley N° 18.437: <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18437-2008#:~:text=%2D%20Decl%20C3%A1rase%20de%20inter%20C3%A9s%20general%20la,vida%2C%20facilitando%20la%20continuidad%20educativa.>
- 57 <https://www.gub.uy/ministerio-educacion-cultura/comunicacion/publicaciones/guia-para-ingreso-migrantes-sistema-educativo>
- 58 <https://www.impo.com.uy/bases/decretos/63-2021/27>
- 59 Programa coordinado por la DINAE desde 2012 a la fecha. Ofrece una primera experiencia laboral formal a jóvenes estudiantes, de entre 16 y 20 años, que no tengan experiencia laboral formal previa.
- 60 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19529-2017>
- 61 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18426-2008>
- 62 Ley N°18.987 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18987-2012>
- 63 Según el Instituto Nacional de Estadísticas (INE) el valor que toma la proporción de personas pobres para el año 2022 implica que de cada 1000 personas, 99 de ellas no superan el ingreso mínimo para cubrir las necesidades básicas alimentarias y no alimentarias consideradas.
- 64 Ley de Urgente Consideración <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19889-2020>
- 65 <https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19773-2019>
- 66 <https://www.gub.uy/ministerio-educacion-cultura/pnec>
- 67 <https://www.impo.com.uy/bases/decretos-ley/14470-1975>
- 68 La Guía incluye el contacto de instituciones de referencia para personas privadas de libertad, familiares y personas liberadas del sistema penitenciario. La iniciativa contó con el apoyo de la Dirección Nacional de Políticas de Género del Ministerio del Interior y fue elaborada en conjunto entre el Departamento de Género y Diversidad del INR y el proyecto Horizontes de Libertades.

- ⁶⁹ Son llevadas adelante por un equipo capacitador interinstitucional, integrado por FGN, MDN, MRREE, MI e Inmujeres.
- ⁷⁰ Se informa la cantidad de personas imputadas por delitos de trata de personas y asociados según fecha de la primera audiencia de formalización. Es importante advertir que estos datos refieren a la cantidad de personas que fueron imputadas en distintas denuncias, esto es, si una persona A fue imputada en las denuncias B y C, se contabilizarán dos personas imputadas.
- ⁷¹ Para la generación de este informe se tomaron en consideración los siguientes delitos:
- A) Los sancionados en la Ley N° 19.643 (incorporados al Código Penal):
- Artículo 280: Reducción de personas a la esclavitud, servidumbre o trabajo forzoso.
 - Artículo 280 bis: Esclavitud sexual.
 - Artículo 280 ter: Unión matrimonial o concubinaria forzada o servil.
 - Artículo 280 quater: Prostitución forzada.
 - Artículo 280 quinquies: Apropiación de niñas, niños o adolescentes para la adopción.
- B) Los sancionados por Ley N° 17.815: pornografía infantil, contribución a la prostitución de menores de edad, retribución a menores de edad, etc.
- C) Los sancionados por Ley de migraciones N° 18.250: artículos 77 (tráfico), 78 (trata) y 79 (facilitación).
- D) Proxenetismo (Ley N° 8.080).
- ⁷² Sistema de Información del Proceso Penal Acusatorio de Uruguay (SIPPAU): Año 2019 56 personas imputadas, en 2020 103 personas imputadas, en 2021 69 personas imputadas, en 2022 84 personas imputadas y a octubre de 2023 un total de 42 de personas imputadas.
- ⁷³ https://visualizador.gobiernoabierto.gub.uy/visualizador/api/repos/%3Apublic%3Aorganismos-generatedContent/3Afiscalia%3ADatos_fiscalia.wcdf
- ⁷⁴ <https://www.gub.uy/ministerio-interior/politicas-y-gestion/es-unidad-ciberdelitos>
-